مواطنون طالبوا بنقلها خارج النطاق العمراني

محلات الغاز في جدة خطر يهدد الأحياء .. ويخرج عن قواعد الاستخدام

جدة –حماد العبدلي

باتت محلات بيع اسطوانات الغاز المنتشرة في محافظة جدة من الأخطار المحدقة بالمواطنين في شوارع وأحياء المدينة فهي تُهدد السلامة العامة، مع غياب الرقابة والتزام المسؤولين في الجهات ذات العلاقة بمتابعة هذه المحلات وتطبيق الأنظمة تجاه أي قصور من شأنه رفع الأخطار وفق ما ينص عليه نظام البلديات القاضي في بعض بنوده، إزالة كل ما يمكن أن يؤدي إلى ضرر المواطنين وتهديد سلامتهم العامة.

> غيـــاب الرقابة يساهم في إهمال الجانب الاحترازي من قبل العمـــال

ونطرح هنا وجود العديد من محلات بيع الغاز في الأحياء، داخل أبنية سكنية مأهولة ومكتظة وهي متروكة للأقدار التي يمكن أن تكون مستقبلا سيئة جداً، وقد تؤدي بالتالي إلى كوارث اكثر ضررا بين المواطنين ،لا سمح الله، في حال استمر سماح البلدية لمحلات بيع الغاز بتهديد حياة المواطنين وعدم اتخاذ التدابير لنقلها خارج المناطق السكنية.

(البلاد) طرحت هذه التساؤلات على مستهلكي الغاز حيث اشار جمعان الزهراني أن لا بديل عن استخدام الغاز في المنازل الأمر الذي يدفع المواطنين لأخذ احتياطاتهم من السلعة قبل أن تنتهي الأسطوانة الواحدة.

وبين الزهراني أن رداءة الاسطوانة خطر يفضي إلى الاشتعال في حال وجود خلل في التركيب الذي يؤدي إلى تسرب الغاز من الأسطوانة أو بسبب عدم تركيب المنظم والخراطيم الموصلة إليها فكيف الحال في وجود عدد من الأسطوانات مخزنة منزلياً بواسطة الأسر دون مراعاة الظروف الملائمة للتخزين أو اتخاذ إجراءات السلامة في حال حدوث اشتعال أو قبله.

أسطوانة واحدة لا تكفي:

أسباب متعددة ساهمت في توفير الغاز بالمنزل مثل السلع الاستهلاكية الأخرى دون النظر إلى عواقب ذلك، فمن وجهة نظر على احمد القرني أن وجود بدائل للأسطوانة يجنبنا عناء البحث عن أخرى خاصة في الحالات المستعجلة"وبالتالي لابد أن يكون لدينا اثنتان أو ثلاث أسطوانات وتوفر علينا عناء المشوار للتعبئة الدورية وندرك خطورة وجود الغاز في المنزل بالاحتفاظ بالأسطونات غير المستخدمة في مكان بارد وجيد التهوية، كما أن معظم الحوادث تنتج عن سوء الاستخدام بسبب التبادل فلو تم إخضاع هذه الأسطوانات للفحص ستكون أغلبيتها غير صالحة للاستخدام. وعندما يتعلق الأمر بأرواح المواطنين تكون الحاجة ملحة لاتخاذ إجراءات صارمة في التعامل مع الأسطوانات والتأكد من سلامتها خاصة في ما يخص أسطوانات الغاز للاستخدام المنزلي للاحتياط."

ولا يختلف الأمر مع مبارك الحربي الذي يرى أن تذبذب أسعار الغاز من الباعة الجائلين على الدراجات الهوائية الذين يبيعون الأسطوانة بحوالي ٢٥ ريالا بحجة ايصالها للمنزل وطبعا هذه الاسطوانة معرضة لخطر الانفجار بينما في مكان بيع الغاز السعر موحد ١٥ ريالا."

ويرى الحربي أن الكثيرين يحتفظون بالغاز في منازلهم للابتعاد عن المعاناة خصوصاً ربات البيوت والعاملات منهن فهن يعملن على توفير الغاز حتى في الأيام العادية حتى لا ينفد في وقت غير مناسب . بينما يؤكد علي القرني أن وجود الغاز خطر قاتل وتخزينه يفاقم المشكلة لاحتمال التسرب فمعظم أسطوانات الغاز قديمة وشبه تالفة ومن يمتلك أسطوانة جديدة يتم تبديلها أثناء التعبئة وهناك خطورة من استعمال الأسطوانات القديمة لذلك على الأسر الانتباه للأمر بأخذ إجراءات الأمان المنزلي عبر التركيب الآمن والسليم لأسطوانات الغاز مع فحص الأسطوانة والمنظم قبل الاستعمال ومراجعة المنظم عند كل تغيير لهذه الأسطوانات وحفظها في مكان ملائم. ويضيف القرني:" يجب ان تكون ثقافة استخدام اسطوانات الغاز في المنزل مرتفعة بين أفراد الأسرة وأن يبتعد الأطفال عن دخول المطبخ في ظل غياب الأسرة لضمان سلامة الجميع ويشاركهم الإعلام مسؤولية التوعية والجهات المسؤولة كالدفاع المدني عن توفر شروط السلامة بمحلات الغاز، ومعظم حوادث الحريق والاشتعال تحدث بالمنازل نتيجة الإهمال وتلف الغاز وعدم وجود طفايات في المنازل وهنالك اشكاليات واضحة يمكن معاينتها بالعين المجردة في ما يخص صلاحية أسطوانة الغاز، من حيث نوعية وجودة وصلاحية الأسطوانات إضافة إلى اشكاليات وأهمها المشاكل تتمثل في أن أسطوانات الغاز التي يشتريها المواطنون يجري تبادلها بينهم من خلال عملية التعبئة مما يخلق اشكاليات مثل هذه المشاكل حينما يأتي مواطن لديه أسطوانة غاز شبه تالفة أو قديمة ويريد تعبئتها ويأخذها صاحب الأسطوانة الجديدة".

وقال شفيق موزع الغاز على دراجة هوائية :" اقوم بالتجوال في الأحياء وابيع الاسطوانة بمبلغ ٢٥ ريالا بعد تعبئتها." .

وقال إن لديه خبرة في التعامل مع الغاز بوسيلة المفتاح فقط بفك الانبوبة واعادتها ولايهتم بشيء آخر.

مسؤولية مشتركة :

وفي رأي يحيى الشريف أن الحرص على سلامة المواطنين وحمايتهم مسؤولية مشتركة ما بين اصحاب المحلات والدفاع المدني والمواطنين أنفسهم. وأضاف:"على الأسر التعامل مع أسطوانة الغاز بحذر ووقايتها من خطر وضعها في أماكن مناسبة وعند دحرجتها أو تعريضها للصدمات فحصها بعد تركيبها واستبدال الأسطوانات القديمة أو التالفة عبر شركة الغاز وإن كان لابد من الاحتفاظ بعدة أسطوانات يجب تهيئة ظروف تخزين مناسبة منعاً لحدوث الخطر بإبعادها عن مصادر الاشتعال وعن البوتاجاز وتهوية المكان وحفظها بعيداً عن متناول الأطفال وإبعاد الإسطوانة المستخدمة ما أمكن عن البوتاجاز باستخدام الخراطيم الجيدة.

اما المواطن ضيف الله القرني الذي يسكن في بناية يوجد بجوارها محل لبيع الغاز فقد اوضح ان رائحة الغاز لا ينفك يستنشقها هو وعائلته طوال اليوم، لان صاحب المحل يقوم بتعبئة الغاز في محله، من دون أي رقيب أو مانع وهو يعتبر أنه حق من حقوقه في البيع والشراء ولا يستطيع أي ساكن في الحي أن يمنعه، فيما البلدية لا تعير هذا الموضوع أي انتباه.

وطالب المواطن علي عسيري البلدية بحي الجامعة بالعمل على إزالة مخاطر محلات بيع الغاز داخل الأحياء ونقلها إلى أماكن خارجها ، تكون بعيدة عن التجمعات السكنية، واقفال هذه المحلات فوراً تجنباً لما لا يحمد عقباه.

واضاف: "من المرعب أن تنام في منزلك مع عائلتك وأنت تعلم أن قنابل موقوتة موجودة بجوارك مباشرة وقد يؤدي أي خطأ فيها إلى حصول كارثة قد تقتل الأولاد وتنقلهم في لحظات إلى العالم الآخر."واعتبر أن هذه مسؤولية يجب على البلديات معالجتها قبل فوات فوات الأوان، لا سيما وأن لها صلاحيات واسعة لحماية المواطنين من الأخطار، وعليها أن تستعمل كل صلاحياتها من أجل سلامة الجميع.

مدير تعليم ينبع يقف على تسليم وجاهزية المشاريع

ينبع- محمد جاب الله

وقف مدير التعليم بمحافظة ينبع الدكتور محمد بن عبدالله العقيبي،على عدد من المشاريع التعليمية تحت الانشاء ، والمشاريع المستلمة حديثا ومدى جاهزيتها يرافقه أمين الإدارة فهد المحياوي والفريق الإداري والفني من قسم المباني ، شملت مشروع الثانوية التاسعة والابتدائية المحدثة وبيت الطالب ومجمع العشرون للبنات والمتوسطة الثانية عشر ومجمع ابن رشد والتي تقدر تكلفة إنشائها بـ"٨١" مليون ريالا. واستمع "العقيبي" إلى شرح مفصل عن ما تم إنجازه من أعمال في المشاريع التي تحت الانشاء واطلع على الجدول الزمني لمراحل الإنشاء، كما تجول داخل عدد من المدارس المستلمة، مطالبا بأن يتوافق الإنجاز مع الإتقان عند التنفيذ ، مؤكدا على اشتراطات الأمن والسلامة من طفايات حريق ومخارج الطوارئ، وتجول في الفصول ومعامل العلوم والتجهيزات الإدارية ووجه إلى تعديل بعض الملاحظات .

وأكد "العقيبي" أن مثل هذه المشاريع سيكون لها أثر بالغ في إحداث نقلة نوعية للتعليم في الوطن وأبنائه، من خلال إيجاد بيئة تربوية فاعلة ومحفزّة للطالب لممارسة التعلم بإبداع وابتكار ومشاركة. موضحا أن مثل هذه المشاريع التعليمية تجسد ما توليه حكومتنا أيدها الله من دعم واهتمام للتعليم والذي بدوره سيؤدي إلى تطوير العملية التعليمية ونقلها للمستويات التي يتطلع لها الجميع .

عقب ذلك عقد مدير التعليم اجتماعاً مع لجنة المشاريع المتعثرة واشتمل الاجتماع على عدد من التوصيات التي أكد عليها "العقيبي" تمثلت في سرعة عقد اجتماع مع لجنة فحص العروض بشأن استكمال مشروع السعودية الابتدائية ، والتنسيق مع شركة الكهرباء بشأن توصيل الكهرباء لمشروع "بديع الرياشي" ، والرفع للوزارة بشأن الاستفادة من مدرسة عمير بن سعد إنشاء السور وتكفل الإدارة بتنفيذ البيارة ، ومخاطبة الأمانة بشأن إيقاف العمل بمشروع محمد بن عبد الوهاب بسبب التنظيم الجديد ، ومخاطبة الوكالة بشأن حاجة الإدارة للاستفادة من المشروع للكثافة السكانية في الحي حيث استنفذت جميع المدارس طاقتها الاستيعابية مع الإشارة للخطابات السابقة ، ومتابعة مشروع مدرسة عقبة بن نافع مع الكهرباء ، وسرعة الانتهاء من صيانة المظلات المرفوعة ، ومعالجة جميع الملاحظات التي تسبب خطورة على الطلاب والتنسيق في ذلك مع وكالة الوزارة لشؤون المباني .